

الجمعية العامة الدورة التاسعة والستون
البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/69/472/Add.1)]

٢٣٤/٦٩ - عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٦/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وإلى جميع القرارات الأخرى المتعلقة بالقضاء على الفقر،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية^(١) وإلى الالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع وتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد^(٢) من دولارات الولايات المتحدة ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٣) والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٤)،

وإذ تشير إلى برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا^(٥) الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا والذي

(١) القرار ٢/٥٥.

(٢) منذ عام ٢٠٠٨، أصبحت تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية تستخدم خط فقر قدره ١,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم.

(٣) القرار ١/٦٠.

(٤) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.



الرجاء إعادة الاستعمال



يهدف أساساً إلى تمكين نصف عدد البلدان المدرجة في فئة أقل البلدان نمواً من استيفاء المعايير المطلوبة للخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وقرارها ٣٠٣/٦٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ المعنون "الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية"،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بالإعلان الوزاري الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦ بشأن تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع وتأثير تلك البيئة في التنمية المستدامة^(٦) وبقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧/٢٠١١ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ المعنون "التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل"،

وإذ تشير إلى توافق آراء مونتييري الذي جرى التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٧) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري^(٨)،

وإذ تشير أيضاً إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في عام ٢٠١٠ وإلى وثيقته الختامية^(٩)، وإلى المناسبة الخاصة التي نظمت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في سياق متابعة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى وثيقته الختامية^(١٠)،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٣٠٩/٦٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الذي رحبت فيه بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة^(١١)

(٦) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٣ (A/61/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٥٠.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٩) القرار ١/٦٥.

(١٠) القرار ٦/٦٨.

(١١) A/68/970 و Corr.1.

وقررت فيه أن يكون مقترح الفريق العامل الوارد في التقرير هو الأساس الرئيسي الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه سيُنظر أيضا في مدخلات أخرى في عملية التفاوض الحكومية الدولية في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة،

وإذ تسلم بأهمية القضاء على الفقر باعتباره هدفا من الأهداف الرئيسية لعمليات المتابعة الجارية لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وإذ تسلم أيضا بالضرورة القصوى للقضاء على الفقر لدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ تقر بضرورة تحسين فهم الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر،

وإذ تعرب عن القلق من أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلبا في التنمية من نواح عدة منها قدرة البلدان النامية على حشد الموارد من أجل التنمية، وإذ تقر بأنه لا بد من تعزيز الانتعاش، وإذ تسلم بأن التصدي على نحو فعال لآثار الأزمة يقتضي الوفاء بجميع الالتزامات الإنمائية في الوقت المناسب، بما في ذلك الالتزامات القائمة بتوفير المعونة،

وإذ يساورها القلق من أنه، بعد بلوغ منتصف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) وعلى الرغم من إحراز تقدم في مجال الحد من الفقر، وبخاصة في بعض البلدان المتوسطة الدخل، كان هذا التقدم متباينا ومن أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر لا يزال يتزايد في بعض البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نموا، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يشكل النساء والأطفال أكثر الفئات تضررا،

وإذ تسلم بأن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت من بلد إلى آخر وبأنه يجب معالجة أوجه التفاوت هذه بإجراءات منها تعزيز النمو المراعي لمصالح الفقراء وتعزيز الحماية الاجتماعية،

وإذ تسلم أيضا بأن الفساد على جميع المستويات، بما في ذلك تحويل الأموال والأصول بصورة غير مشروعة، يشكل عقبة أمام تحقيق التنمية، وإذ تشدد على ضرورة إعادة هذه الأموال والأصول إلى بلدانها الأصلية،

وإذ يساورها القلق من أن الفقر واللامساواة مشكلتان عالميتان، وإذ تؤكد على أن القضاء على الفقر والجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للجنس البشري بأسره،

وإذ تعيد التأكيد على أن القضاء على الفقر هو أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، وإذ تؤكد

أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف والتنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع،

وإذ تعيد أيضا التأكيد على أن المرأة تساهم بقدر كبير في الاقتصاد وأنها من المساهمين الرئيسيين في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر واللامساواة عن طريق العمل المأجور وغير المأجور على حد سواء في المنزل وفي المجتمع المحلي وفي مكان العمل وأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عاملان بالغا الأهمية في القضاء على الفقر،

وإذ تسلم بأهمية دعم البلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز تمكين الفقراء والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشّة، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة،

وإذ تسلم أيضا بأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة السائدة في العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تساهم في تأنيث الفقر،

وإذ تسلم كذلك بأن حشد الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي والاستخدام الفعال لتلك الموارد أمران أساسيان لقيام شراكة عالمية من أجل التنمية دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعرب عن القلق إزاء انخفاض مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٢ للعام الثاني على التوالي، وإذ تدرك زيادة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٣، وإذ تهيب بالدول الأعضاء التي قطعت على نفسها التزامات أن تفي بالتزاماتها وأن تواصل هذا الزخم الإيجابي،

وإذ تقر بأن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب بل مكملاً له بالأحرى، وإذ تسلم بإسهامات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تقر أيضا بأن إرساء إدارة رشيدة على الصعيدين الوطني والدولي وتحقيق نمو اقتصادي مطرد منصف شامل للجميع، بالاستناد إلى توفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع وزيادة الإنتاجية وتهيئة بيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص ومباشرة الأعمال الحرة، أمران ضروريان للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستويات المعيشة، وبأن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لها دور مهم في زيادة أثر الاستثمار العام والخاص إلى أقصى حد ممكن،

وإذ تؤكد الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وإذ تشير إلى خطة العمل على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر التي يشارك فيها أكثر من ٢١ وكالة وصندوقاً وبرنامجاً ولجنة إقليمية،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى"^(١٢)؛

٢ - تعيد التأكيد على أن هدف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) هو أن يجري، بطريقة فعالة ومنسقة، دعم متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المتصلة بالقضاء على الفقر وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

٣ - تعيد أيضاً التأكيد على أن القضاء على الفقر هو أعظم التحديات التي يواجهها العالم في الوقت الراهن وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وتلتزم في هذا الصدد بالعمل على سبيل الاستعجال على تخليص البشرية من ربقة الفقر والجوع؛

٤ - تعيد كذلك تأكيد ضرورة أن يتولى كل بلد المسؤولية في المقام الأول عن تنميته، وأنه لا يمكن في هذا الصدد إلا التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتسلم بضرورة تكملة الجهود الوطنية الفعالة المتزايدة ببرامج وتدابير وسياسات دولية عملية فعالة داعمة ترمي إلى إتاحة مزيد من فرص التنمية للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الاستراتيجيات المتعلقة بتولي السلطات الوطنية زمام الأمور والسيادة الوطنية؛

٥ - تهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء، التعجيل باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع لأتهما يؤثران سلباً في التنمية المستدامة؛

٦ - تشدد على ضرورة إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع تأكيد أهمية معالجة أسباب الفقر والتحديات التي ينطوي عليها اتباع استراتيجيات متكاملة منسقة متماسكة على المستويين الوطني والحكومي الدولي

(١٢) A/69/204.

والمستوى المشترك بين الوكالات، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٧ - **تكرر تأكيد** ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية ودورها على الصعيد الإقليمي، وهو أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر؛

٨ - **تشدد** على أن تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي يمكن أن يحفز على بذل الجهود للقضاء على الفقر وأنه يوفر مزايا عدة منها تبادل أفضل السياسات والتجارب والخبرات التقنية وحشد الموارد وإتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية وتهيئة الظروف المؤاتية لإيجاد فرص العمل؛

٩ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع معالجة الأسباب الجذرية للفقر والتحديات التي ينطوي عليها باتباع استراتيجيات متكاملة منسقة متماسكة على جميع المستويات، وتهيب بالبلدان المانحة التي بوسعها دعم الجهود الوطنية الفعالة التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد أن تفعل ذلك من خلال توفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف؛

١٠ - **تؤكد** أهمية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من المجالات للقضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع وتحقيق التكامل الاجتماعي، حسب الاقتضاء؛

١١ - **تقر** بأن القضاء على الفقر يمثل تحديا معقدا، وتشدد على ضرورة أن تتحرك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في إطار ما تبذله من جهود للتعجيل بالقضاء على الفقر، انطلاقا من الأولويات الوطنية وأن تعمل بطريقة متكاملة منسقة متماسكة، كل في نطاق ولايتها، وأن تستفيد بالكامل من الركائز المترابطة التي يقوم عليها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتي يعزز كل منها الآخر، وتشجع على اتباع استراتيجيات متنوعة؛

١٢ - **تسلم** بالدور الذي تضطلع به الوكالات المتخصصة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساهماتها في الدعوة على الصعيد الدولي للقضاء على الفقر، بوسائل منها التعليم والتدريب؛

١٣ - **تعيد تأكيد** ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي قطعتها على نفسها بلدان متقدمة النمو كثيرة بتحقيق هدف

تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وبلوغ مستوى لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وتحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً؛

١٤ - **تلاحظ** أن بضعة بلدان متقدمة النمو أوفت بالالتزام الذي قدمه العديد من البلدان بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتهيب في هذا الصدد بتلك البلدان أن تعجل بالوفاء بتلك الالتزامات؛

١٥ - **ترحب** بتزايد الجهود المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية، وتنوّه بمتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتلاحظ المبادرات الأخرى، من قبيل عقد المنتدى الرفيع المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرتا، في جملة أمور، إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا^(١٣) وشراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال التي تسهم بشكل مجد في جهود البلدان التي التزمت بها، بوسائل منها اعتماد المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية على النتائج ومواءمتها وتنسيقها وإدارتها، وتضع في اعتبارها أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة وأنه لا بد من مراعاة الأوضاع الخاصة لكل بلد على حدة مراعاة تامة؛

١٦ - **تسلم** بالضرورة الملحة للتصدي للفقر والجوع والأمن الغذائي، وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي دعماً للتنمية الزراعية والريفية وإنتاج الأغذية والإنتاجية الغذائية بما يشمل صغار المنتجين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً؛

١٧ - **تشجع** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات والهيئات ذات الصلة والأفراد ذوي الصلة على تعزيز التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر عن طريق تقديم التبرعات إلى الصناديق المعنية بالقضاء على الفقر القائمة على نطاق المنظومة؛

١٨ - **تسلم** بأن النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة تكملة الجهود

(١٣) A/63/539، المرفق.

الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية وبكفالة قدر أكبر من الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية والاجتماعية على جميع المستويات؛

١٩ - **تعيد تأكيد** أهمية القضاء على الفقر باعتباره هدفا من الأهداف الرئيسية لعمليات المتابعة الجارية لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

٢٠ - **تعيد أيضا التأكيد** على أن القضاء على الفقر، باعتباره أكبر تحد عالمي وشرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، لا بد أن يتصدر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢١ - **تؤكد العزم** على القضاء على الفقر، بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع لصالح الناس أجمعين أينما كانوا، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، والجهود المتمثلة في تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل؛

٢٢ - **تخطط علما** بالهدف المقترح ١ الوارد في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة^(١) المعنون "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان"، وبجميع غاياته؛

٢٣ - **تسلم** بأن الفقر متعدد الأبعاد، وتدعو الحكومات الوطنية إلى النظر، بدعم من المجتمع الدولي، في وضع مقاييس تكميلية تجسد على نحو أفضل هذا الطابع المتعدد الأبعاد، وتشدد على أهمية التوصل إلى فهم مشترك فيما بين الحكومات الوطنية والأطراف صاحبة المصلحة الأخرى لطابع الفقر المتعدد الأبعاد وعلى إيلاء الاعتبار الواجب لذلك في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢٤ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تواصل جهودها الطموحة في سبيل اتباع نهج اجتماعية واقتصادية مستدامة تكون أكثر شمولاً وإنصافاً وتوازناً واستقراراً وتوجهها نحو التنمية للتغلب على الفقر، وتشدد على أهمية تحسين جودة التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية بالنظر إلى أن أوجه التفاوت تؤدي إلى استفحال الفقر؛

٢٥ - **تتعرف** بضرورة أن يظل القضاء على الفقر من خلال تنمية القدرات الوطنية في البلدان النامية أحد المجالات الرئيسية التي يتعين أن تركز عليها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأن تسعى المنظومة في برامجها ومشاريعها الإنمائية إلى التصدي لهذا التحدي العالمي الأكبر باعتباره الهدف الأساسي لتلك البلدان؛

٢٦ - تدعو جميع الأطراف صاحبة المصلحة ، بما في ذلك الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة ، إلى أن تتبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بالبرامج والسياسات التي تعالج أوجه عدم المساواة إنصافاً لمن يعيشون في فقر مدقع، وتعزز مشاركتهم بصورة نشطة في تصميم وتنفيذ تلك البرامج والسياسات بهدف الإسراع بوتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير معلومات يستفاد منها في المناقشات التي تبحث سبيل المضي قدماً في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره السنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية جميعاً هذه الممارسات الجيدة؛

٢٧ - تكرر دعوها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى النظر في القيام بأنشطة لتنفيذ العقد الثاني بالتشاور مع الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة؛

٢٨ - تلاحظ مع القلق استمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما بين الشباب، نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتسلم بأن توفير العمل اللائق للجميع يظل أحد أفضل السبل للخروج من حلقة الفقر، وتدعو في هذا الصدد البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الآخرين في التنمية إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، على اعتماد سياسات تتماشى مع الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين بوصفه إطاراً عاماً يمكن لكل بلد أن يصوغ في سياقه مجموعة السياسات التي تناسب خصيصاً حالته وأولوياته الوطنية من أجل تشجيع الانتعاش الذي يتيح فرص عمل كثيرة وتعزيز التنمية المستدامة؛

٢٩ - تحث الدول الأعضاء على التصدي للتحدي العالمي المتمثل في بطالة الشباب عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب، حيثما كانوا، فرصة حقيقية لإيجاد عمل لائق ومنتج، وتؤكد في هذا السياق ضرورة وضع استراتيجية عالمية بشأن عمالة الشباب، بالاستناد، في جملة أمور، إلى الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل وإلى نداء منظمة العمل الدولية من أجل العمل؛

٣٠ - تشجع المجتمع الدولي على دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر والتشجيع على تمكين الفقراء والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين سبل الحصول على التمويل والتمويل البالغ الصغر والائتمانات وإزالة العوائق التي تحول

دون الاستفادة من الفرص وتعزيز القدرات المنتجة وتنمية الزراعة المستدامة وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وفي بذل جهود إضافية على الصعيد الوطني لوضع سياسات اجتماعية فعالة، بما في ذلك توفير الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية، وتحيط علماً في هذا الصدد بتوصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ فيما يتعلق بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني؛

٣١ - تؤكد أهمية تنفيذ نظم وتدابير حماية اجتماعية مناسبة على الصعيد الوطني للجميع، بما في ذلك وضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء، وتشجع الدول الأعضاء على مواصلة وضع وتنفيذ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية استناداً إلى الأولويات الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة؛

٣٢ - تلاحظ الإشارة الواردة في مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بضرورة كفاءة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بسبل منها التعاون الإنمائي المعزز، بهدف تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده؛

٣٣ - تدعو الدول الأعضاء إلى كفالة إدراج مسألة القضاء على الفقرة على النحو الواجب في مداولات المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي سيعقد في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥؛

٣٤ - تحت المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثائق الختامية المتعلقة بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣٥ - تحت أيضاً المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية^(١)، دعماً لأهداف العقد الثاني؛

٣٦ - تؤكد أن آثار الكوارث الطبيعية والزراعات تعوق بشدة الجهود المبذولة من أجل القضاء على الفقر، ولا سيما في البلدان النامية، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يولي الأولوية لمعالجتها؛

(١٤) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

٣٧ - هيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، أن تقوم، وفقا لولايتها، بإبلاء أولوية قصوى للقضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة تكثيف الجهود المبذولة في هذا المجال لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع؛

٣٨ - هيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تدعم، في نطاق ولاية كل منها وفي حدود الموارد المتاحة لها، الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تعزيز قدراتها فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل المساهمة في تحقيق أهداف العقد الثاني؛

٣٩ - تشجع على زيادة التقارب والتعاون فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة في تبادل المعارف وتعزيز الحوار في مجال السياسات وتيسير التآزر وحشد الأموال وتقديم المساعدة التقنية في مجالات السياسات الرئيسية التي يقوم عليها برنامج توفير العمل اللائق وتعزيز اتساق السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمسائل العمالة، بوسائل منها تفادي ازدواجية الجهود؛

٤٠ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين البند الفرعي المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)" في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٥

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤